آفاق تبني التأمين وإعادة التأمين التكافلي ودوره في التنمية والاستثمار

المغرب نموذجًا

فيصل اوعلي اوبها

مستشار في التأمين واعادة التأمين التكافلي وباحث في المالية التشاركية

التأمين التكافلي ومحنة الانتظار:

اذا انتظرتك الآلاف أو الملايين، فأنا واحد منهم... هي كلمات صدرت على لسان العديد من عملاء المصارف التشاركية وغيرهم من مؤيدي تجربة المالية التشاركية بالمغرب، فقد أفضى بطء الإجراءات المرتبطة بهذه الصناعة التأمينية الجديدة وتأخر انطلاق مؤسسات التأمين وإعادة التأمين التكافلي بفارق زمني كبير مقارنة بالمصارف والنوافذ التشاركية التي تقترب من اتمام نصف عقد من الزمن على افتتاح أبوابها لفائدة الجمهور، مضجع العملاء وذويهم ممن أفجعهم الموت في فقدان حبيب أو قريب أو أصابته بعجز دائم ومستدام، وقد تسبب غياب التأمين التكافلي المطابق لآراء المجلس العلمي الأعلى بإشكالٍ كبيرٍ يتمثل في تخوف العديد من العملاء من الإقدام على أخذ تمويلات تشاركية من جهة وتحفظ كبير لمؤسسات الائتمان التشاركية من تمويل الجمهور في غياب ضمانات حقيقية والتي يعد التأمين التكافلي أهم عنصر في معادلة التمويل التشاركي.

الترخيص للفاعلين في القطاع:

تم الترخيص لأربع شركات لمزاولة التأمين التكافلي وشركة واحدة لإعادة التكافل، ويتعلق الأمر بالتكافلية للتأمينات التابعة لتحالف أطلنطا سند بنسبة ٦٠٪،القرض العقاري والسياحي بنسبة ٢٠٪، بنك قطر الدولي الاسلامي بنسبة ١٠٪ والشركة الإسلامية القطرية للتأمين بنسبة ١٠٪،ثم (وفا تكافل) التابعة لتأمينات الوفاء (مجموعة التجاري وفابنك)، بالإضافة لتعاونية التأمين التكافلي التابعة لتحالف التعاضدية المركزية، القرض الفلاحي للمغرب والبنك الشعبي،ثم المغربية للتكافل التابعة لمقاولة التأمين

المغربية للحياة – مجموعة الشركة العامة، أما مجال إعادة التأمين التكافلي فقد منحت رخصة مزاولة هذا النشاط للشركة المركزية لإعادة التأمين عبر نافذة تحمل اسم Retakaful في انتظار منح اعتمادات أخرى من أجل تنافسية أكبر.

تحفظ وترقب:

مع الإعلان الرسمي لمنح الاعتمادات لمقاولات التأمين واعادة التأمين التكافلي، ولوسطاء توزيع خدمات هذه الصناعة التأمينية الجديدة، تنفس العديد من الفاعلين الاقتصاديين وأصحاب المصلحة من عملاء ومهتمين ... الصعداء ببزوغ مكون جديد ضمن مكونات المنظومة المالية التشاركية ببلادنا، ورغم شح الخدمات التأمينية التكافلية المعروضة للجمهور حتى كتابة هذه الأسطر، لكن يبقى الأمل كبيرا في تطوير الباقات والتغطيات التأمينية المقدمة لفائدة الأفراد والمهنيين وكذا للشركات، وتوفير منتجات تأمينية تكافلية بأثمان مناسبة ومماثلة لنظيرتها في السوق التأميني التقليدي، حتى لا يأخذ المستهلك انطباعا سيئا بخصوص غلاء قيمة أقساط التأمين الواجب أداؤها لصندوق التكافل. وبخصوص تسويق منتجات التأمين التكافلي، فقد تم تسجيل تخوف ممزوج بتحسر كبير من طرف بعض وسطاء التأمين لاحتمال حصر عملية التسويق في شبكات المصارف والنوافذ التشاركية الشريكة لهذه المقاولات المعتمدة دون بقية وسطاء التأمين الحاملين لتكوين ومعارف أساسية في ميدان التأمين التكافلي؛ مما سيؤثر لا محالة على انتشار هذا النوع الجديد من التأمين لدى شرائح المجتمع على صعيد التراب الوطني في ظل محدودية شبكة المصارف والنوافذ التشاركية وطنيا، مقرونًا بعدم تخصص بعض أطرهم في هذا المجال باعتباره نشاطا فرعيا لهذه المؤسسات لكن أهمية مداخيله ستوحي بعكس ذلك.

دور الصناعة التأمينية التكافلية في التنمية والاستثمار:

رغم تأخر السلطات المالية والاشرافية بالبلاد على فتح المجال أمام الفاعلين الاقتصاديين في مجال التأمين وإعادة التأمين التكافلي، إلا أن آمالاً كثيرة عقدت من لدن المستثمرين ورجال المال والأعمال وكذا جل شرائح المجتمع الراغبين في توفير حالة الطمأنينة والأمان لأنفسهم، لأسرهم، لمشاريعهم بمختلف أنواعها وللعاملين لديهم، من مختلف المخاطر التي يتعرضون لها في احترام تام لمبادئ الشريعة الاسلامية، وبالرغم من أن قطاع التأمين التكافلي لم يرتقِ بعد إلى النتائج المأمولة منه حيث لم تتعدَّ نسبة تغلغله في العالم الإسلامي ٣٧.٧٧٪، لكنه يعد آلية جذابة للاستثمار وتحفيز رأس المال العامل بالإضافة إلى مساهمته

الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان، خصوصا إذا اقترنت بمؤسسات فاعلة بالقطاع من ذوي السمعة الطيبة في مجال العناية التأمينية والمالية والتعاقدية الواجبة، ومن ذوي الكفاءة في تحقيق النتائج. وبالرغم من عدم اكتمال منظومة التأمين وإعادة التأمين التكافلي المغربية بشكل كامل بسبب غياب عقود التأمين على المركبات والتأمين على المسؤوليات والمقاولات وحوادث العمل والائتمان والكفالة... التي تشكل دعامات أساسية لتوسيع قاعدة المحفظة التكافلية وانتشارها وتنويع مخاطرها، والمساعدة على جذب موارد مالية ورؤوس أموال مهمة لصناديق التأمين التكافلي، بالإضافة لغياب صناديق استثمارية تشاركية وعدم اعتماد مؤشر بورصة الدار البيضاء الموافق للشريعة الاسلامية حتى اللحظة قصد توظيف الموارد المالية لصناديق التكافل واستثمار مدخراتها في هذه القيم، فإن مستقبلا زاهرا ينتظر هذه الصناعة الناشئة والمطابقة لآراء الشرع الحنيف.